

بيان صحفي

الانتخابات البرلمانية في طاجيكستان

استناداً للمرسوم الصادر عن رئيس الجمهورية إمام علي رحمون، من المقرر إجراء الانتخابات العادية للنواب (مجلس النواب)، في الأول من آذار/مارس ٢٠١٥، عن طريق الاقتراع العام المباشر. كما سيجري انتخاب (مجلس الشيوخ) من بين الأعضاء المنتخبين حديثاً من قبل "الجمعية الوطنية الطاجيكية" في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وكانت الانتخابات السابقة لمجلس النواب في البرلمان الطاجيكي قد أجريت في ٢٨ شباط/فبراير عام ٢٠١٠. وكما هو معروف، فإن البرلمان الطاجيكي مكون من مجلسين؛ حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب الـ ٦٣؛ ٤١ منهم عن طريق الدوائر الفردية و ٢٢ من خلال قوائم الأحزاب السياسية في الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية. وأما مجلس الشيوخ فيتكون من ٣٣ عضواً. ووفقاً لقانون الانتخابات المعدل فإن مراكز الاقتراع خارج البلاد يمكن أن تكون على أراضي البعثات الدبلوماسية الرسمية للجمهورية.

إن تنظيم مثل هذا الحدث والمشاركة في الانتخابات الديمقراطية هي إثم كبير، لا يجوز للمسلمين المشاركة فيها. إن الديمقراطية هي النظام الذي يعطي للشخص الحق في تحديد ما هو مسموح به من قبل البرلمان والمؤسسات الأخرى. وهذا يعني أن الديمقراطية تجعل الإنسان مكان الله سبحانه وتعالى في التشريع، بإعطائه الحق في وضع القوانين، ما يؤدي إلى غياب حكم الله في الحياة. في حين أن الإسلام، لم يعتبر الإنسان "حراً"، وإنما يعتبره عبداً لله، يطيعه في كل أمره ويخضع لسلطانه ويسلم بأنه المشرع الوحيد. يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [سورة النساء: ٦٠].

لذلك ندعو المسلمين في طاجيكستان أن لا يشاركوا في الانتخابات أو التصويت لصالح أي مرشح، حتى لو كان يتستر بالإسلام، مثل حزب النهضة الإسلامي، وأن يظهرُوا المعارضة لهم. إن هذه الانتخابات الباطلة هي مجرد مشهد يتقاسم "أصحابه" بينهم ما يسمى بـ "ممثلي الشعب المنتخبين".



المكتب الإعلامي المركزي
لحزب التحرير